

ثم اعلم ان هذا في الروايات في الوفا مشروط
بأن يكون له شاهدان من جنسهما
الضمانة بقرم مقام الجدة هكذا

بأن يكون له شاهدان من جنسهما
الضمانة بقرم مقام الجدة هكذا

بأن يكون له شاهدان من جنسهما
الضمانة بقرم مقام الجدة هكذا

فقال شهادة فان قال فيها التيمية لا يجوز
حتى ينسبها الى اخذها والتعريف يتم بذلك
الجدة او الخنثى وبسبب خاصة والنسبة
الى المص والمحللة الكبيرة عامة والى الكنية
الصغيرة خاصة **باب الرجوع عن الشهادة**
لا يصح الرجوع عنها الا عند فاضلها
المشهور عليه رجوعها عند غيره لا يحل
ولا يقبل برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى
وقوعه عند فاضل وتضمنه اياها فان رجعا
قبل الحكم لا يحكم وان بعد لا يفتقض ومنها
ما انفاهها اذا قضى المذموم مدعاة دينها
كانا وعينها فان رجعا احدهما ضمن نضفا
والجدة لمن يخفى لانه رجوع فان شهدته
ورجع واحد لا يضمن فان رجعا اخر ضمننا
نضفا وان شهد رجل وامرأتان فرجعت
واحدة ضمننت رجعا وان رجعا ضمنا نضفا
وان شهد رجل وعشرون رجعت فرجعتان
لا يضمن

لا يضمن شيئا فان رجعت اخرها ضمن التسع
رجعا وان رجعا العشر ضمن نضفا وان رجعا
الكامل فعلى الرجل سدس وعليهن خمسة
اسدس وعندهما عليه نصف وعليهن نصف
وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالرجوع
على الرجلين خاصة ولا يضمن رجعا شهيد
بنكاح من لم يسمي عليها وعليه آمان اذ
على مهر المثل ولا يشهد بطلا وقبيل
الدخول ويضمن في الطلاق وقبل الدخول
نضفا للمهر وفي البيع ما نقص عن ثلثي البيع
وفي العتق القيمة وفي الفضاصل الميراث فقط
ويضمن الفرع ان رجعا لا الاصل ان قال
ما شهدته على شهادتي ولو قال شهدت
وعاطت ضمن عند محمد لا عندهما وان رجعا
الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعند محمد
يضمن المشهود عليه ما عدا الفريقتين شاء وفي
الفرع كذا يصلي وعاطت ليس بشيء وان رجعا

بأن يكون له شاهدان من جنسهما
الضمانة بقرم مقام الجدة هكذا